

مادام منسفا فان الاطلاء ضروري لم في وقت الانحسار
اي المنسفا

على الضرورة المطلقة الذاتية للكتابة

و صودقت الحملولة دون التبريع غاما

اي النسبة بين
جبهة الجميع
دالة

من عوا وليس ضروريا له في سائر الدورات وبين المعينين

عدم من وجه اما جبهة العوم فلان الا في المطلقة من الاغم من

و صودقت الحملولة بالغة
اي الشروط العامة
و صودقت الحملولة بالغة
اي الشروط العامة
و صودقت الحملولة بالغة
اي الشروط العامة

ان في الجملة من الاول و اما جبهة الخصوص فلصديق الاول بل
ون الثاني في قولنا كل لاتب سترك الاصابع والوقية المطلقة

ان مطلقا من الضرورية لانه ان ثبت الضرورة مادام الا انشور

ثبتت وقت مطلق من غير عكس كما مر في كل من منسفا في وقت
اي الوجود

الحملولة ومن وجه من الشروط العامة بالغة الاول لصديقها

كل انسان حيوان و صديقها بدون الشروط في كل لاتب
اي الوجود

و صديق المعينين في قولنا كل منسفا
اي النسبة بين
جبهة الجميع
دالة

فانه ثبتت الانحسارية للذات الا في وقت في جميع احوالها و انه لاضرر انما في نسبة
اي النسبة بين
جبهة الجميع
دالة

فانه ثبتت شرطية بالغة الاول لانه لا دخل لوصف الكتابة في ضرورة نسبة الانشور

و صودقت شرطية بالغة الاول لانه لا دخل لوصف الكتابة في ضرورة نسبة الانشور

اي الوجود

فانه ثبتت الانحسارية للذات الا في وقت في جميع احوالها و انه لاضرر انما في نسبة

فانه ثبتت شرطية بالغة الاول لانه لا دخل لوصف الكتابة في ضرورة نسبة الانشور

و صودقت شرطية بالغة الاول لانه لا دخل لوصف الكتابة في ضرورة نسبة الانشور

اي الوجود

اي الوجود

أي صدق الشرط باللفظ الأول
بدون الوقتية

الإنسان بالضرورة وبالعكس في كل ثابت مشترك إلا صبايح مادام

لا تبدأ بالضرورة ومطلقا باللفظ الثاني لأنه إذا ثبت الضرورة مادام
أي الوقتية مع
مطم من الشرطية

الوصف ثبت في وقت معين بدون العكس كما في قري منفرد

نت الجبولة والمنشئة المطلقة أي من الوقتية المطلقة وهو

ظاهر ويستتبعها الضرورية والشرطية بالمعنيين كنسبة الو

قنية اليها والدائمة المطلقة أي مطلقا من الضرورية المطلقة

لأن امتناع انفصال النسبة يستلزم دوام ثبوتها من غير

عكس بخلاف أن تدوم النسبة مع امتناع وجودها كما في تلك

عرك مادام فللا وأعم من وجه من الشرطية العامة بالمعنيين

تصادقهما جميعا في الإنسان في حيوان وصدق الشرطية

المعنيين بدونها فلا يتخسف مطلقا وبالعكس في مادة الفرس

فان هذه القضية
بالمعنيين مع
دائمة مطلقة وشرطية عامة

فان يثبت الحيوان دائما في المطلقة مع
في وقت الوصف

فانه مشترك باللفظ الأول
وليس بوقتية مطلقة مشتركة
أي والصدق العامة المطلقة
بدون الشرطية العامة بالمعنيين مشترك

أي في الجملة على كل متخسف مطلقا بالضرورة مع ما دام متخسفا
لصدقها في الجملة وصدقها في وقت المتخسف بدون الكيفية نحو قولنا
الإنسان بالضرورة وقتا ما مشتركة
أي في الجملة على كل متخسف مطلقا بالضرورة مع ما دام متخسفا
لصدقها في الجملة وصدقها في وقت المتخسف بدون الكيفية نحو قولنا
الإنسان بالضرورة وقتا ما مشتركة
أي في الجملة على كل متخسف مطلقا بالضرورة مع ما دام متخسفا
لصدقها في الجملة وصدقها في وقت المتخسف بدون الكيفية نحو قولنا
الإنسان بالضرورة وقتا ما مشتركة

فان هذه القضية
وليس بضرورة مطلقة
أي أي مطم من الضرورية والدائمة مشتركة
مومن وجه من الشرطية باللفظ الأول
ومطم من الشرطية باللفظ الثاني مشترك

100%

اي يدون العرفية والمنشئة

اي يدون العرفية والمنشئة
اي يدون العرفية العامة

بدونها في مثل كل لآب متحرك الاصابع وصدقهما بالانها

في مثل كل قمر مختلف بالضرورة وقت الميلولة والمطلقة العامة
من الضرورية المطلقة واللائحة المطلقة
والمنشئة المطلقة والعرفية العامة
من الضرورية المطلقة واللائحة المطلقة
والمنشئة المطلقة والعرفية العامة

اي مطلقا من جميع ما سبق لانه اذا ثبت ضرورة النسبة او
حيوان من غير ان يكون انسان
رواها حسب الذات او الوصف او في وقت معين او غير
لن يكون في وقت مختلف

معين ثبت فلهذا يدون العكس كما في كل انسان كاتب
حيوانا في احد الاثرية
والمكنة العامة اي مطلقا من المطلقة العامة لانه اذا ثبت
ولا انسان ضاحك

فعلية النسبة ثبت امكانها من غير عكس كما في مثل كل عنقاء
كاتب من غير ان يكون انسان
طائر فلهذا نسب البسائط **واما المركبات** فالمشروطة

الخاصة ببيانها للذاتين لمنايات اللادوام الذاتية للضرورة
فلك متركب حيوان ولا يكون انسان
واللادوام الذاتيتين واي من وجه من الوقتيتين المطلقتين
اي الضرورية واللائحة
اي الضرورية واللائحة
اي الضرورية واللائحة

لصدقها في كل منسقي منظم وصدقهما بدونها في كل انسان
اي الضرورية واللائحة
اي الضرورية واللائحة
اي الضرورية واللائحة

من الضرورية المطلقة واللائحة المطلقة
والمنشئة المطلقة والعرفية العامة
من الضرورية المطلقة واللائحة المطلقة
والمنشئة المطلقة والعرفية العامة
من الضرورية المطلقة واللائحة المطلقة
والمنشئة المطلقة والعرفية العامة

والمكنة العامة اي مطلقا من المطلقة العامة لانه اذا ثبت
ولا انسان ضاحك
فانه مكنة عامة لا غير وحق لا يشترط في القضاء

فانه يصح في وصفه المتلازم
 فان ثبت لا المتشروطه الخاصه
 بل واما الذات المحل للموضوع
 الخاصه للذات والموضوع للذات
 اي الوقيتين

حيوان وصدقها بدو ولها في كل لاتب متحرك الاصابع لان
 الخاصه اي المشروطه

حركه الاصابع ليست ضروريه لذات اللاتب فان الكتابه ليست
 او وقت ما هي وقت معين

ضروريه ايضا واخص مطلقا من الشرطه العامه لان المقيد
 عطف على مبانيه

اخص من المطلق وكذا من الباطن الباقيه لانها في الشرطه
 العامه اي المشروطه

والعرفيه الخاصه مبانيه للذاتين لما في الشرطه الخاصه
 اي المنافاة

واعلم من وجه من الوقيتين المطلقتين لما في الشرطه وايضا
 اي بالعينين

من الشرطه العامه لصدقها في كل منصف مظم وصدق في الشرطه
 اي صدق في الشرطه

العامه بدو ولها في كل انسان حيوان وبالعكس في كل منجب
 الخاصه اي العرفيه عين الذات

ضامك واعلم مطه من الشرطه الخاصه لانه اذا صدقت
 هذا المتشروطه

بجب الوصف لا دائما صدق الدوام بجب الوصف لا دائما
 بدون العكس واخص مطلقا من العرفيه العامه لان المقيد
 اخص

من العرفيه العامه والمطلقة العامه والمطلقة
 من العرفيه

غوي في انسان ضامك بالفضل ولا في ذلك متحرك بالدوام
 مادام فلا وتلك غطاء طائر بالامان العام

غوي في لاتب متحرك الاصابع بالدوام مادام لا بد لا دائما
 مادام متعبا بالدوام لا دائما من غير الضرورة

غوي في لاتب متحرك الاصابع بالضروريه مادام لا بد لا دائما
 مادام متعبا بالدوام لا دائما من غير الضرورة

غوي في لاتب متحرك الاصابع بالضروريه مادام لا بد لا دائما
 مادام متعبا بالدوام لا دائما من غير الضرورة

غوي في لاتب متحرك الاصابع بالضروريه مادام لا بد لا دائما
 مادام متعبا بالدوام لا دائما من غير الضرورة

غوي في لاتب متحرك الاصابع بالضروريه مادام لا بد لا دائما
 مادام متعبا بالدوام لا دائما من غير الضرورة

غوي في لاتب متحرك الاصابع بالضروريه مادام لا بد لا دائما
 مادام متعبا بالدوام لا دائما من غير الضرورة

اي انفس مطر

فمن المطلق وكذا من المطلقة العامة والممكنة العامة لا

لها اسم من العربية العامة والوجودية اللازمة مبنية

للفورية المطلقة لتفيد صوابا بالضرورة وانما مطلقا منها

صحيح لانه اذا ثبت الضرورة والدوام لوجب الوصف لا

دائم ثبت فعلية النسبة بالضرورة من غير عكس كما في

كل انسان ضاحك ومن وجه من الدائمة لصدق قهها في

دوام الدائم عن الضرورة وصدق الدائمة بدونها

فمادة الضرورة وبالعكس فمادة الدوام وكذا من

الوقعية والمنشئة المطلقتين لصدق قهها في كل وقت

وقت الحيلولة وصدق قهها بدونها في كل انسان حيوان

وبالعكس في كل متعجب ضاحك وكذا من المشروطة والعرفية

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

على غفلة حيوان متفكر

اي المشروطة بالضرورة او

على كل انفس متفكر

في النسبة في كل وقت

كل انسان ضاحك بالضرورة والمنشئة المطلقتين

اي الكونية في الاضطرارية والوقعية والمنشئة المطلقتين

اي صدق الوجودية بالضرورة والمنشئة المطلقتين

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

لان تقضي الادعاء انفسه وتقيض

الادعاء في كل وقت

اي صدق تحقق الدوام في كل وقت

فان لا يتحقق الوجودية بالضرورة والمنشئة المطلقتين

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

اي صدق قهها بدونها في كل وقت

خذ كل نائب نيك
للصالح لا للشر

العائتين لصدقتها في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما

المشروط
العرفية العامة
أي

بذونها في مادة الضرورية والعنوان عن الذات وبالعكس

أي الوجودية
اللا ضرورية

في مادة اللازوم يجب الوصف بما في كل أنب ن ضا

أي بالضروري
لا يلزم

واخص مطلقا من المطلقة العامة لأن المقيّد اخص من

المطلق وكذا من إمكانية العامة لأنها اعم من المطلقة وال

أي اخص

جودية اللازومة مباينة للممكنة وتبين ذلك في و اخص

من الوجودية اللا ضرورية لأن إذا صدق مطلقا صدق

مطلقة وممكنة بدون العكس اعم مطلق من الخاصة (إذا

ثبت الضرورية أو اللازوم يجب الوصف لا دائما ثبت فعلية

النسبة لا دائما من غير عكس كما في كل متعجب ضا

وكذا من المطلقة وإمكانية العامة وتبين وصوفا ضروري من

الوجودية العامة والممكنة العامة نحو كل انسان

أي الوجودية اللا ضرورية
والمشروطة والعرفية العامة

ان وتصدق الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

كافة مادة اللازوم
الذاتية نحو كل فلان

وان هذه النسبة

لا ضرورية هي بلا ريب

واللازوم مع اللازوم

لا يجتمعان

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

لأن الوجودية اللا ضرورية في مادة

المشروطة والعرفية العامة

A hand-drawn diagram of a neuron. The cell body is labeled 'Cell Body'. It has several 'Dendrites' extending from it. The 'Axon Hillock' is the cone-shaped region where the axon joins the cell body. The 'Axon' is the long fiber extending from the hillock, covered by a 'Myelin Sheath'. The axon ends in 'Axon Terminals'.

انسان ضمني
انسان ضمني
انسان ضمني

والعامتين لصدقها في كل منصف مظلم وصدقهما بدون الو

قنية في كل كاتب يتحرك الاصابع وبالعكس في كل قمر منقود

الميلولة واعم مطلقا من المشروطة الخاصة بالصفة الثانية لانه

افضل مباحنة او عا معطوف عا

تحقق الضرورة في جميع الاوقات مادام الوصف لادائهما

انسان بالضرورة نحو كل كاتب مادام لا يتبادلا دائما

تحقق الضرورة في وقت معين لادائهما من غير عكسا

في كل قمر منقود وقت الميلولة والمنشئة اعم مطلقا من الوقتية

لانه اذا صدق الضرورة في وقت معين لادائهما صدق الضرورة

في وقت ما لادائهما بدون العكس عما في كل انسان متغير وقت

ما لادائهما ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الو

قنية بلا فرق والملكة الخاصة اعم مطلقا من جميع المركبات لانه

في كل منها ايجابا وسلبا ولا اقل من ان يكونا ممكنين بالامكان

صحة
يبلغ ان المنشئة مباينة للضرورة المطلقة واللازمة
المطلقة لان الاوامر والالزام الالزامية والاصح
يتميزان واصح من الوجودية الاضروية والاصح
اللازمة لصدق قهرها في كل انسان متغير لادائهما
و صدق قهرها بدون المنشئة مثل قولنا كل انسان متغير
ولا بالضرورة والملكة العامة نحو كل انسان متغير
فيها واعم من الخاصين والعامتين لصدق قهرها في قولنا
صدق قهرها بدون المنشئة في قولنا كل كاتب متحرك
بالصفة الثانية لصدق قهرها في قولنا كل كاتب متحرك
في كل انسان متغير وقاما لادائهما

نحو كل انسان متغير باللفظ ولا
شيء من الانسان متغير بالفعل

العام ولا يلزم من الايجاب والكلب ان يكون احدهما

بالفعل او بالضرورة او بالذوام ومباينة للضرورة المطلقة
عند الانسان حيوان بالضرورة

وهو ظاهر وان من وجه من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة
بالامكان العام

والوقعية والمنسبة المطلقتين لصدقها جميعا في مادة الاضرورية
مع الممكنة الخاصة
واللعنوان دخل مما في كل فلك وترك وصدق الممكنة الخاصة بدورها

بمثلا فخرج من القوة الى الفعل كقولنا كل فلك ساكن بالامكان
في وصف المعلوم

الحاضر كما في كل غنقاء موجود وبالعكس في مادة الضرورية و

الفنون عين الدات مما في كل انسان حيوان واخص مطلقا
بالامكان الخاص
لأنه ليس ممكنة تلاما فان هذه القضية

من الممكنة العامة لما مر مرارا فقط فظهر مما ذكرنا ان الممكنة اع

من القضايا البسيطة والممكنة الخاصة اع من المركبات والضرورية

المطلقة اخص الباطن والمشرطة الخاصة بالمفرد اثناء افعاله
لأنها في قولنا كل غنقاء موجود بالامكان
الخاص موجود بالامكان

الموجود هاجب وهو من الممكنة الخاصة
فانه لا يصدق فيه
الامكان الخاص دون انفسيا
التي تكون لا بد ان يكون في الخارج
القوة الى الفعل لم يصدق في الذات والذوام
بالضرورة وبذلك الدات بشرط الكو صفه ولا
فعلية النسبة

لان الاخص يصدق بالامكان الخاص
افضل من غير المتعدي به

المكبات هذا النسب بين القضايا منفردة ليسهل ضبطها عند

الرسالة المنوية الى المفاضل المحقق الملقب عبد الله بن
صيدس على يد احمق الطلاب رسول الله في غفرته
لهم لنا بحرمات سيد السرات رسول الله
صلى الله عليه وسلم وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ق مشروطة عامة اعلم ان المشروطة تارة تؤخذ بمعنى ضرورة

الشيء بشرط الوصف وتارة تؤخذ بمعنى ضرورتها في جميع الاوقات

اي اوقات الوصف فيجب في الاول ان يكون للوصف دخل في الضرورة

بخلاف الثاني فلا لاتب متحرك الاصابع صادف بالمعنى الاول

الثاني ولا لاتب حيوان صادف بالمعنى الثاني دون الاول والثاني

للمعنيين بل مختلف مطلق وبين المعنيين عموم من وجه

مشروطة عامة والنسبة بينها بالمعنى الاول وبين الضرورة

اي النسبة بينهما
اي نسبة الجول الى الوصف بشرط ما لم يأت
الوصف متصفا بوصف اي لم يدخل في ثبوت
الجول للوصف

اي اعني ان يكون للوصف دخل
اولا في تحقق الضرورة
لكن على سبيل الشبهة

فان وصف الكتابة ليس له دخل
في ثبوت الحيوانية لذات اللاب

وعند الحكماء كما ان الوصف الوصف
دفعلا كذلك لذات الوصف
فظهر الفرق على هذا بين
هذا المثال وبين قولنا
كل لاتب متحرك الاصابع في فهم

أي بالضرورة أو بالضرورة
أو بالضرورة الوصف

المطلقة والآلة المطلقة العموم من وجه لتصادقها في كل إنسان حيوان وصدقها بدون

الضرورة والادام في كل لاتب متحرك الاصابع وصدق والادام بدونها في كل لاتب حيوان

لان الكتابة لا تدخل لها ضرورة النسبة واما بالمعنى الثاني فهو مظهر مادة الاجتماع لكل انسان

حيوان ومادة افتراق افتراق الشرطية من الضرورية كل منصف مظلم وقضية مطلقة

والتب بينها وبين الضرورية المطلقة العموم المطلق لتصادقها في كل إنسان حيوان وصدقها

بدون الضرورية في كل منصف مظلم وبين الشرطية العامة بدونها بالمعنى الاول العموم من وجه

لتصادقها في كل إنسان حيوان وصدقها بدونها في كل منصف مظلم وصدق الشرطية العامة

بدونها في كل لاتب متحرك الاصابع واما بالمعنى الثاني فهو مظهر لان جميع اوقات الوصف

بعض الذات من غير عكس منتشرة مطلقة والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة و

الشرطية العامة بالمعنيين مع النسبة بين الوقتية المطلقة وبينها وبين الوقتية

المطلقة العموم المطلق مادة افتراق في كل إنسان متفلس وقضايا فداية مطلقة و

الشرطية بالمعنيين في كل انسان وصدق المنشرة مع

أي ان النسبة بينها بالمعنى الثاني
وبين الضرورية والادام وصدقها
في كل لاتب متحرك الاصابع وصدقها
بدونها في كل لاتب حيوان وصدقها

أي ان الشرطية العامة بدونها بالمعنى الاول
العموم من وجه وصدقها في كل إنسان
حيوان وصدقها بدونها في كل منصف مظلم

وصدق المنتشرة مع الشرطية
في كل إنسان حيوان وصدقها وصدقها
الشرطية فقط في كل لاتب متحرك
الاصابع وصدقها في كل منصف مظلم
فانهم مع المنتشرة مع

وصدق المنشرة مع
الشرطية بالمعنيين في كل انسان
حيوان وصدقها

والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة أن الضرورية أخص منها مطلقا لأن مفهوم
المطلقة أي الدائمة

الضرورية امتناع انفلاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع

زمنه والافات ومع كانت النسبة متمنعة الانفلاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع

اوقات وجوده بالضرورية نحو كل إنسان حيوان والبر ليس بالعكس كقولنا كل فلان

متحرك لجوانس انفلاك الحركة عن الفلك وعدم وقوعه بالفعل لأن الممكن لا يجب أن يكون

واقعا وليس فيه الضرورية والنسبة بينها وبين الشرطية العامة بالمعنيين العموم من وجه

لتصادقها في مادة الضرورية نحو كل إنسان حيوان وصدق الشرطية بالمعنيين بدوئها

فلك غنسيا مطلق وصدقها بدون الشرطية في كل فلك متحرك والنسبة بينها وبين الدائمة

المطلقة والمنشئة المطلقة العموم من وجه ايضا لتصادق القضايا الثلاث في كل إنسان حيوان

وصدقها بدوئها في كل من غير منصف وصدقها بدوئها في كل فلك متحرك

وهذا من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة لأن في صدق الضرورية الدائمة والدوام

لأنه صدق الدوام الوصف كما في قولك لكل إنسان حيوان بالضرورة أو بالدوام أو مادام إنساناً ولا ينكس

كقولك لكل لاتب متحرك الأصابع مادام لاتباً ولا شيء من الكلاب ساكن الأصابع مادام لاتباً فإنه عرفته لا غير

وكذا اعلم من المشروطة العامة بالمعنيين فإنه متى تحققت الضرورة يجب الوصف تحققت الدوام يجب الوصف

فإن لا ينفي منظم خلاف العكس كقولك لكل فلك متحرك فإنه لا يلزم من ثبوت الدوام ثبوت الضرورة فإن

مرة الفلك دائم مع أنه ليس بضروري والنسبة بينها وبين الوقتين بالعموم من وجه لتصادق الثلثة

في الإنسان حيوان وصدقهما بدونها في كل قمر مختلف وصف قها بدونها في كل لاتب متحرك الأصابع مادام
لاتباً فيطلق عامة والنسبة بينها وبين الفضليات المارة العموم المطلق لأنه متى صدق ضروره يجب

الذات أو الوصف أو الوقت معيناً أو لا والدوام يجب الأولين صدق فعلية النسبة من غير

عكس كما في لكل إنسان ضامك بالفعل فيمكنه عامة والنسبة بين الممكنة العامة والمطلقة العامة

العدم المطلق لأنه متى فعلية النسبة إيجابية وسلبية صدق امتلاكها امتلاكاً عاماً من غير عكس كما في الاعتقاد

بوجود بالامكان العام ولا شيء من الفلك متحرك بالامكان العام وكذلك بينها وبين سائر الباطن

لأن الشرطه الخاصه مفيدة
بالادوام يجب الذات و
هو مبادئ للدوام

وللضرورة وجب الذات
لأن الضرورة وجب الذات
من الادوام يجب الذات ونقيضها
الذات ونقيضها تكونها
الافضل مبادئ لعين

فتع الشرطه الخاصه والنسبة بينها وبين الذات
والدائم اي الضرورة

بين الشرطه العامه المخصوص المطلق
الممكنه العامه والممكنه المخصوصه
الممكنه المخصوصه والممكنه العامه
الممكنه المخصوصه والممكنه العامه

الافضل مبادئ لعين

الشرطه العامه والعرفيه الخاصه والنسبة بينها وبين الذات
الممكنه المخصوصه والممكنه العامه
الممكنه المخصوصه والممكنه العامه

اي بالضرورة والافضل
فتع ان ليس باعظم
من الشرطه العامه
بالضرورة الاول بيني

كل ضابط متعبد بالادوام ضابطا لا دائما من غير ضرورة
والممكنه لكونها اع منها وبين الوقتيتين العموم من وجه
لتصادقهما في كل منخف ومظم

و بينهما العموم من وجه
لتصادقهما في كل منخف ومظم

كل ثابت متحرك الا صانع وصدقهما بد ونها في كل منخف
و بينهما وبين الذات وبين الوقتيتين العموم من وجه
لتصادقهما في كل منخف ومظم

و بينهما وبين الذات وبين الوقتيتين العموم من وجه
لتصادقهما في كل منخف ومظم

بينها وبين الذات وبين الوقتيتين العموم من وجه
لتصادقهما في كل منخف ومظم

و بينهما وبين الذات وبين الوقتيتين العموم من وجه
لتصادقهما في كل منخف ومظم

اي بين الضرورة والافضل
الذاتية اي الضرورة

اي بين الضرورة والافضل
الذاتية اي الضرورة

والتي صدقت
في وقتها
التي صدقت
في وقتها
التي صدقت
في وقتها

اي اى موضوع وجد
الوقتية نحو كل من خفف
الخاصة بخلاف العكس

والتي المقيده اصح من المطلق العامة والممكنة لكون كل واحد منها اعم من الوقتية
وبين المشروطة الخاصة بالفعى الاقل والعربية الخاصة العموم من وجه لصدقها في كل ظرف
نظم وصدقها بدونها في الجانب متحرك الاصابع وصدقها بدونها في كل ظرف
واما بينها وبين المشروطة الخاصة بالفعى التامة فالعموم المطلق لانه متى تحققت الضرورة
في جميع اوقات الوصف المفارق عن الذات تحققت في بعض اوقات الذات من غير

عكس فتح الوجودية اللا ضرورية والنسبة بينها وبين الضرورية المطلقة التباين

الى لانه غير محتمل وبين الالة المطلقة العموم من وجه لتصادقها في كل تلك متحرك و

صدق الالة بدونها في كل انسان حيوان وصدقها بدونها الالة في كل انسان متحقق

بالفعل للعامة في تصادق التلثة في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في كل

انسان حيوان وصدقها بدونها في مادة اللا دوام لاجب الوصف نحو كل ظرف خفف

وبين المطلقة العامة المخصوص المطلق لكونها متعينة للممكنة العامة التي هي اعم من المطلقة

لا تبالا لانه لا يتحرك الا في الاصابع
لا تبالا لانه لا يتحرك الا في الاصابع
لا تبالا لانه لا يتحرك الا في الاصابع

اي الضرورية المطلقة
والاخرى لان الضرورية
لا توجب الات والادام يجب
الات منافع الادام حسب فلا يقال
على ان حيوان الادام انما ابن الانسان

العامه وبين الوقتين العوم من وجه لتصادقهما في كل غير منصف وصدقهما بينهما

كل فلك متحرك وصدقهما بدونها في كل انسان حيوان وبين الخاصتين العوم المطالب لتصادق

قها في كل منصف مطم وصدقهما بدونها في كل فلك متحرك لا داغا لا لوقفيتها والمنفعة لصدق

قها في كل وبدونها في كل فلك متحرك في فتسمى الوجودية اللادائمه والفتبة بينهما وبين

الادائمتين النباين الكلي عام غير متحرك وبين العامتين العوم من وجه لتصادقهما في مادة

الشروطه الخاصه وصدقهما بدونها في كل انسان حيوان وصدقهما بدونها في كل غير

منصف لا لوقفيتين لتصادقهما في الاول وصدقهما بدونها في الثاني وصدقهما بدونها

ونهما في كل انسان ضاكن بالفعل وبين الخاصتين العوم المطالب لتصادقهما في كل لائب

متحرك الاصابه في كل منصف مطم وصدقهما بدونها في كل انسان ضاكن بالفعل وبين

الوجودية اللا ضرورية الخصوص المطالب لتصادقهما في كل انسان متنفذ بالفعل وصدق

الوجودية اللا ضرورية بدونها في كل فلك متحرك بالمطلقة العامه والممكنه العامه وذلك في

الادام الح

اي الضرورية المطلقة
والاخرى لان الضرورية
لا توجب الات والادام يجب
الات منافع الادام حسب فلا يقال
على ان حيوان الادام انما ابن الانسان

اي الضرورية المطلقة
والاخرى لان الضرورية
لا توجب الات والادام يجب
الات منافع الادام حسب فلا يقال
على ان حيوان الادام انما ابن الانسان

اي الضرورية المطلقة
والاخرى لان الضرورية
لا توجب الات والادام يجب
الات منافع الادام حسب فلا يقال
على ان حيوان الادام انما ابن الانسان

اي الضرورية المطلقة
والاخرى لان الضرورية
لا توجب الات والادام يجب
الات منافع الادام حسب فلا يقال
على ان حيوان الادام انما ابن الانسان

اي الضرورية المطلقة
والاخرى لان الضرورية
لا توجب الات والادام يجب
الات منافع الادام حسب فلا يقال
على ان حيوان الادام انما ابن الانسان

ق فتنه الملكة الخاصة

والعامة بين وبين الضمير المطلق التباين وبينها وبين الدائمة
أي الوقتية مطلقه وممنوعة المطلقه

والعامة بين وبين الضمير المطلق العامة المعلوم من وجه لتصادقها فيما من مثاله وصل
أي حرة وله العامة والكسوف العامة

قها دون كل في عتق موصود وصدق كل بدونها في صوان وبين سائر الملكات

العدم المطلق لها مع كل فيما صدق عليه وبدونها في عتق موصود الملكة الخاصة
أي الملكة الخاصة

الملكيات كما أن الملكة العامة أع الباطن كما أن المشوطة الخاصة على وجه اضم الملكيات
أي الملكة الخاصة

والضروية والحياتية اضم الباطن تحت الماشية النفسية النسبة الى الفاظ
الحقق المدقق المولانا ملا عبد الرحمن البينوني غفر الله

لنا وله بجمعت سيد المرسلين آمين آمين بخير

امقر الطلاب وخادمهم غفر الله لجمعتهم

رسول البشارة في شب ربيع شنبه

رهم ماه رمضان اللهم اجعلني

من عتقائه في سنة ١٣١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الحق ماء الحكماء ذصبوا ان اجزاء القضية المعقولة ثلثة المعلوم عليه وبه

والنسبة التامة الخيرية وتبع النسبة الكلية والوقوع واللاقوع والجم وضعه في الموضع

والنسبة التامة الخيرية وتبع النسبة الكلية والوقوع واللاقوع والجم وضعه في الموضع
أي النسبة التامة الخيرية وتبع النسبة الكلية والوقوع واللاقوع والجم وضعه في الموضع

لان الملكة الخاصة
شبهة على اللاضوح
مخالف ابن جابر
أي بين الدائمة والمطلقة
والوقتية المطلقة والكسوف العامة
الملكيات العامة المعلوم من وجه
أي حرة وله العامة والكسوف العامة
قها دون كل في عتق موصود وصدق كل بدونها في صوان وبين سائر الملكات
العدم المطلق لها مع كل فيما صدق عليه وبدونها في عتق موصود الملكة الخاصة
أي الملكة الخاصة
الملكيات كما أن الملكة العامة أع الباطن كما أن المشوطة الخاصة على وجه اضم الملكيات
أي الملكة الخاصة
والضروية والحياتية اضم الباطن تحت الماشية النفسية النسبة الى الفاظ
الحقق المدقق المولانا ملا عبد الرحمن البينوني غفر الله

أي موصوفها لها والحق
ان لان من الاجاب بفتح
ادراك النسبة التامة من

وقد يقال النسبة بين بين